

رقم الملف : ٢٠٠١/٨٧

طالب الرأي : - الجامعة اللبنانية

الموضوع : - قرار مجلس الوزراء بوقف التعاقد للتدريس في الجامعة اللبنانية .

ان الهيئة الاستشارية القانونية ،

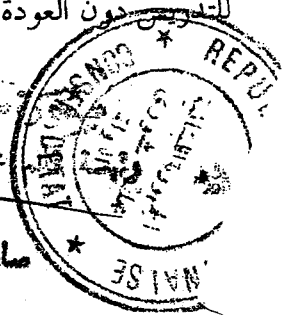
بعد الاطلاع على كتاب رئيس الجامعة اللبنانية رقم ١٠٧١/ر . تاريخ ٥/١١/٢٠٠١ ، والذي يطلب بموجبه ابداء الرأي بشأن قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ١٩/٣/١٩٩٧ ، بوقف التعاقد للتدريس في الجامعة اللبنانية ، ويعرض فيه أن مجلس الوزراء ، قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٧ ، وبناء على اقتراح وزير الثقافة والتعليم العالي آنذاك ، وقف التعاقد للتدريس في الجامعة اللبنانية الا بموافقة مجلس الوزراء ، وفي وقت كان مجلس الجامعة فيه معطلاً بسبب عدم اكتمال نصابه في الفترة الواقعة بين ٢/١٢/١٩٩٦ لغاية ٨/٧/١٩٩٧ ، أي في الوقت الذي اتخذ فيه مجلس الوزراء قراره ولم يشر فيه الى تعطيل مجلس الجامعة ، في حين ان الفقرة ٦ من المادة ١٧ من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية تنيط بمجلس الجامعة تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل في مختلف النشاطات الجامعية ومنها التعاقد للتدريس في الجامعة .

وفي ضوء ذلك ، تطلب الجامعة ابداء الرأي فيما اذا كان يحق للمجلس بت التعاقد

للتدريس دون العودة الى مجلس الوزراء .

مجلس نوري الدولة

سارة الخليلي



Handwritten signatures and initials.

فبناء على ما تقدم ،

وبعد الاطلاع على الملف المعروض للرأي وعلى النصوص القانونية التي ترعى الموضوع ،

وبعد الاطلاع على تقرير العضو المقرر ،

بما ان المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم ٦٧/٧٥ تنص على ان الجامعة اللبنانية هي مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي ، وهي تتمتع كما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون بالشخصية المعنوية وبالاستقلال العلمي والاداري والمالي ويكون لوزير الثقافة والتعليم العالي حق الوصاية عليها ، وكل ذلك وفقاً لاحكام هذا القانون .

وبما ان سلطة الوصاية او الرقابة ، التي تمارسها السلطة المركزية على المؤسسات العامة ، وعلى الهيئات اللامركزية ، بصورة عامة ، ليست سلطة شاملة ولكنها سلطة مقيدة وتنحصر ممارستها في حدود المواضيع التي يعينها القانون وخارج هذه المواضيع المحددة حصراً تبقى قرارات الهيئات اللامركزية نافذة بحد ذاتها .

وبما أن القانون رقم ٦٧/٧٥ قد حدد في المادة ١٧ مهام مجلس الجامعة اللبنانية ومنها ترشيح افراد الهيئة التعليمية وتقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل في مختلف النشاطات الجامعية ، كما حددت المادة ١٨ منه المواضيع التي تخضع لسلطة الوصاية والتي يحتاج بعض منها ، لموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي والبعض الآخر لموافقة مجلس الوزراء ، لكي تصبح نافذة وليس من بين هذه المواضيع ترشيح افراد الهيئة التعليمية ، او تقرير الجامعة التعاقد معهم .

وبما أنه من حيث المبدأ ليس لسلطة الوصاية أو الرقابة ، من الوجهة القانونية ، حق توجيه الاوامر والتعليمات الى الهيئات الموصى عليها أو الزامها باتخاذ قرارات معينة ، بل ينحصر حقها في المصادقة او رفض المصادقة على القرارات التي تتخذها هذه الهيئات في حدود المواضيع التي اخضعها القانون حصراً لوصايتها او لرقابتها .

١٠



وبما ان الامر يكون على خلاف ذلك فقط ، حينما يتعذر انعقاد مجلس الجامعة ، فيمارس
 صلاحياته ، عندئذ ، رئيس الجامعة ، ويقتضي في هذه الحالة ان تقرر جميع مقرراته بموافقة مجلس
 الوزراء ، وفقاً لما جاء في المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧ .
 ويحق لمجلس الوزراء أن يفوض بمرسوم الى رئيس الجامعة البت في بعض المواضيع غير المبدئية الخاضعة
 لموافقة مجلس الوزراء ، وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية المضافة الى المادة ١٠ بموجب القانون رقم ٧٨/٥
 تاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ .

وبما ان الجامعة اللبنانية هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية ، فيكون مجلس الجامعة
 مستقلاً في اتخاذ قراراته التي تدخل في دائرة صلاحياته ، ويكون لهذه القرارات طابع النفاذ ، الا ما
 أوجب لنفاذها موافقة سلطة الوصاية .

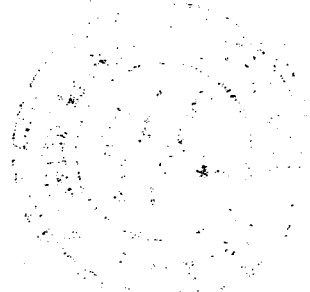
ولكن بما ان الدستور قد اناط السلطة الاجرائية في المادة ٦٥ منه ، بمجلس الوزراء فهو يعتبر
 اذن سلطة ادارية وتكون قراراته بالتالي قرارات ادارية نافذة ، في حدود الشروط المنصوص عليها في
 المادة ٦٥ المعدلة من الدستور .

وبما ان قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٣/١٩ المتضمن وقف التعاقد للتدريس في
 الجامعة اللبنانية إلا بموافقة ، موضوع الرأي ، هو قرار اداري نافذ ، لأنه صادر عن سلطة ادارية ،
 ويبقى واجب التنفيذ ما لم ترجع عنه السلطة التي اصدرته ، او ما لم يطعن به امام القضاء او يوقف
 تنفيذه .

- يراجع : رأي الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٩٨/٤٩ تاريخ ١٩٩٨/٢/٣٠ .

وبما أن قرار مجلس الوزراء رقم ٩٧/٤٢ ، المشار اليه اعلاه ، بوقف التعاقد للتدريس في
 الجامعة اللبنانية الا بموافقة يندرج في اطار السياسة العامة للدولة التي اناط الدستور وضعها وفي جميع
 المجالات ، بمجلس الوزراء ، وفقاً لاحكام المادة ٦٥ منه .

لهذه الاسباب ،

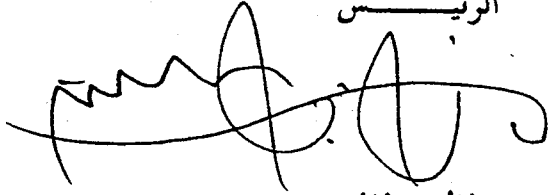


Handwritten signatures and initials at the bottom left of the page.

ترى الهيئة استناداً لما تقدم ، انه لا يحق لمجلس الجامعة بت التعاقد للتدريس في الجامعة دون
العودة الى مجلس الوزراء .

بيروت في ٢٨ / ١١ / ٢٠٠١

الرئيس

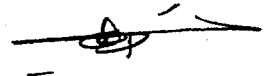

غالب غانم

العضو



رشيد حطيظ

العضو المقرر



خالد قباني

